موقع السعودية في النظام الاقليمي الجديد

المأمول أميركياً والمقدور عليه سعودياً

علي حسن مواد – مركز طوى للدراسات

المقدمة

منذ عملية "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر 2023 وما تلاها من حرب اسرائيلية على غزة ولبنان وغيرها من الساحات في المنطقة، ظهر منعطف حاسم في ديناميات الشرق الأوسط، إذ هزّت الحرب أسس النظام الإقليمي القائم، وقلبت العديد من الافتراضات الاستراتيجية. قبل هذا التاريخ، كانت المنطقة تشهد تقاربًا حذرًا بين قوى عربية و"إسرائيل" بوساطة الولايات المتحدة، بما في ذلك مفاوضات غير مسبوقة بين الرياض وتل أبيب برعاية واشنطن، للتطبيع وإقامة ترتيب أمني جديد. لكن هجوم حماس المفاجئ غيّر الحسابات؛ فقد أوجد واقعًا جديدًا فرض على كل الأطراف – وبخاصة السعودية والولايات المتحدة – إعادة تقييم استراتيجياتها ومواقفها الاقليمية.

لقد حرصت السعودية تاريخيًا أهمية لخطابها المدّعي تأييد الحقوق الفلسطينية وللاستقرار الإقليمي. فهي الدولة العربية الأكبر وزنًا اقتصاديًا وسياسيًا، وتتمتع بمكانة خاصة لوجود الحرمين الشريفين على الأرض التي يحكم فيها نظامها. وفي السنوات الأخيرة، انتهجت الرياض سياسة خارجية نشطة ومتعددة المسارات، تجمع بين الشراكة الأمنية الطويلة الأمد مع واشنطن، والانفتاح على قوى دولية صاعدة كالصين، وكذلك المبادرة إلى رأب الصدع مع خصوم إقليميين مثل إيران. جاءت عملية طوفان الأقصى لتضع هذه المقاربة المتوازنة على المحك؛ إذ وجدت السعودية نفسها أمام تحدٍّ يتمثّل في التوفيق بين تعاطفها المعلن مع القضية الفلسطينية والمزاج الشعبي العربي بهذا الصدد، وبين تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ورغبتها في تجنّب تصعيد إقليمي أوسع.

من المنظور الأميركي، أعادت تطورات ما بعد 7 أكتوبر تشكيل أولويات واشنطن في الشرق الأوسط. فالإدارة الأميركية – التي كانت قد بدأت تحوّلًا نحو منافسة القوى العظمى مع الصين وروسيا وتقليص الانخراط العسكري في المنطقة – اضطرت للتعامل مع أزمة أمنية وإنسانية واسعة النطاق في غزة، ومع تداعياتها على حلفائها ومصالحها الاقليمية. برزت تساؤلات حول مستقبل مبادرات "السلام" والتطبيع التي رعتها واشنطن، وحول الدور المنوط بالسعودية تحديدًا في أي نظام إقليمي جديد تسعى الولايات المتحدة إلى بنائه بعد حرب غزة. إذ تعتبر واشنطن أنّ الرياض ركيزة أساسية لأي منظومة إقليمية مستقرة وموالية للغرب، نظرًا لثقلها الاقتصادي والسياسي ولموقعها الجغرافي والاسلامي المميز.

في ضوء ما سبق، تتناول هذه الورقة البحثية موقع السعودية في النظام الاقليمي من وجهة النظر أميركية بعد "طوفان الأقصى". وتنطلق الدراسة من فرضية أنّ أحداث 7 أكتوبر 2023 أوجدت واقعًا جديدًا فرض تحولات استراتيجية على علاقات الرياض وواشنطن، وأعاد رسم تصور الولايات المتحدة لدور السعودية الاقليمي ضمن رؤية أميركية لـ"شرق أوسط جديد". وتتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيس التالي: كيف أثّر هجوم حماس (طوفان الأقصى) وتداعياته على موقع السعودية في النظام الاقليمي، وكيف تصوغ الولايات المتحدة دور الرياض في إطار استراتيجيتها الاقليمية الجديدة، وما نتائج ذلك على السعودية وعلى توازنات القوى مع أطراف إقليمية ودولية أخرى؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تعالج الورقة المحاور التفصيلية الآتية: (1) آثار عملية طوفان الأقصى على موقع السعودية الاقليمي والتحولات الاستراتيجية التي فرضتها على علاقة الرياض وواشنطن؛ (2) الرؤية الأميركية لدور السعودية في هذا السياق؛ (3) انعكاسات التوجه الأميركي الجديد على علاقة السعودية بكل من الصين وإيران؛ (4) آفاق الدور السعودي في النظام الاقليمي الجديد والسيناريوهات المستقبلية المحتملة للعلاقة السعودية–الأميركية ضمن هذا النظام الجديد.

أولًا: آثار "طوفان الأقصى" على موقع السعودية وعلاقتها مع واشنطن

مثّل هجوم حماس واسع النطاق على "إسرائيل" في 7 أكتوبر 2023 لحظة زلزالية في الإقليم، بما في ذلك على السعودية وموقعها الاقليمي. جاء الهجوم في وقت كانت فيه السعودية تخطو خطوات محسوبة نحو انفتاح أكبر على "إسرائيل" عبر مفاوضات تطبيع غير مباشرة برعاية أميركية. قبل الهجوم بأسابيع، كشفت تقارير أنّ إدارة الرئيس بايدن تعمل على "صفقة كبرى" تضم الولايات المتحدة والسعودية و"إسرائيل"، تقضي

بتطبيع الرياض مع تل أبيب مقابل ضمانات أمنية أميركية ضخمة للرياض ودعم برنامج نووي سعودي مدني ومتطلبات أخرى، كما ارتبطت تلك التفاهمات ضمنيًا بمنح "إسرائيل" بعض التنازلات (غير الواضحة حينها) للفلسطينيين[1]. بيد أن طوفان الأقصى باغت جميع الأطراف، فأوقف عمليًا زخم تلك المفاوضات وكبّدها عقبات جسيمة. وقد صرّح الرئيس الأميركي جو بايدن صراحة أن عملية حماس كانت بنظره محاولة متعمّدة لنسف مسار التطبيع السعودي–الإسرائيلي، وهو ما يؤكده محللون بأنّ حماس استهدفت بهذا الهجوم عرقلة التقارب الإسرائيلي مع دولة كمثل السعودية ذات الثقل[2].

بالنسبة للسعودية، فرضت أحداث غزة 2023 إعادة تموضع دبلوماسي واستراتيجي سريع. فعلى الصعيد العلني، تبنّت الرياض خطابًا أدان الهجوم العسكري الاسرائيلي على غزة الذي تلى عملية طوفان الأقصى، حيث شجبت القصف الاسرائيلي العشوائي وسقوط الضحايا المدنيين الفلسطينيين، وجدّدت التأكيد على دعمها "الثابت للحق الفلسطيني في دولة مستقلة"[3]. استضافت الرياض قممًا إقليمية طارئة واجتماعات لمنظمة التعاون الإسلامي، تحت عنوان تنسيق موقف إسلامي وعربي يضغط باتجاه وقف إطلاق النار وحماية المدنيين، ضمن مساعيها لإظهار نفسها كمدافع عن الحقوق الفلسطينية وحامية للمقدسات الإسلامية، بما يخفّف من حالة الغضب والاحتقال في الشارع العربي والإسلامي.

على جانب آخر، كشف موقف السعودية بعد 7 أكتوبر عن استراتيجية مزدوجة الملامح. فبينما كانت الإدانات العلنية لـ "إسرائيل" واضحة وقوية، بدا أنّ الرياض تنتهج نهجًا حذرًا خلف الأبواب المغلقة[4]. إذ لا تخفي القيادة السعودية عدم تعاطفها مع حماس تحديدًا، معتبرةً إياها – مع حزب الله – مجرد "أدوات في يد إيران"، بحسب ما تتناقله تقييمات غربية. وفي الوقت نفسه، أبدى المسؤولون السعوديون قلقًا بالغًا من

[1] John Calabrese, "Post-Oct. 7 divergent paths: Israel's military maximalism and Saudi Arabia's strategic de-escalation", Middle East Institute, August 7, 2025
https://shorturl.at/6cqoo

[2] Jonathan Lord, "Hamas Tried to Sabotage Israeli-Saudi Normalization; U.S. Can Make It Backfire", Center for a New American Security, October 18, 2023
https://shorturl.at/MuAPT

[3] مرجع سابق، John Calabrese

[4] Alexandre Kateb, "The Abraham Accords After Gaza: A Change of Context", Carnegie Endowment for International Peace, April 25, 2025
https://shorturl.at/BSKAu

الاستراتيجية الاسرائيلية–الأميركية الجديدة بعد الهجوم، والتي بدت متّجهة نحو مواجهة شاملة مع محور المقاومة في عدة ساحات[5].

فالسعودية، التي عانت قبل سنوات قليلة من هجمات موجعة على منشآتها النفطية عام 2019 انطلاقاً من اليمن، دون رد فعل أميركي حاسم، أدركت أن اندلاع حرب إقليمية مفتوحة مع إيران سيكون كارثيًا عليها. فهي لم تنسَ أن الرد الأميركي على هجوم أرامكو 2019 كان فاتراً، وكذلك مشهد القصف الاسرائيلي لقطر، الذي عنى أنّ الحماية الأميركية ليست مضمونة، ما زرع الشكوك في جدوى الاتكال الحصري على الحماية الأميركية. لذلك، مالت الرياض بعد غزة 2023 إلى إعطاء الأولوية لعدم التصعيد الاقليمي بدلًا من مجاراة التوجُّه الإسرائيلي نحو تصعيد واسع. وتبعًا لذلك، انعكست هذه الاعتبارات على شكل تحوّل استراتيجي ملموس في علاقة الرياض وواشنطن بعد 7 أكتوبر. فمن جهة، تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة لأخذ التحفُّظات السعودية بعين الاعتبار. وقد برز "فتور سعودي" تجاه بعض الطلبات الأميركية خلال الحرب، كما في حالة رفض الرياض تمرير منظومات دفاع جوي أميركية لـ "إسرائيل" عبر أراضيها أثناء إحدى جولات التصعيد[6]. اعتبر محللون غربيون ذلك مؤشرًا على حدود النفوذ الأميركي على قرار الرياض عندما تتعارض الخطوة المطلوبة مع أولويات السعودية الداخلية والإقليمية.

كذلك، أظهرت الرياض ميلاً للتحفّظ والنأي بنفسها عن احتمالات توسيع الحرب إلى جبهات جديدة؛ فمثلاً كانت حريصة على إظهار عدم تأييدها العلني للتحالف البحري بقيادة الأميركيين ومشاركة البريطانيين وبعض الدول الأخرى عقب انطلاق جبهة الإسناد اليمنية للفلسطينيين في البحر الأحمر. هذا التحفُّظ السعودي المعلَن عكس تباينًا في مقاربة بؤر التوتر المرتبطة بمحور المقاومة، فعندما كان احتمال التورّط في جبهة شديدة القرب من حدود السعودية، كانت الأخيرة تفضّل تحييد نفسها خشية التورُّط[7].

إضافة لذلك، برز تجميد سعودي فعلي لمسار التطبيع الذي كان على وشك الاكتمال قبل الحرب. فبعد 7 أكتوبر، أعلنت الرياض بوضوح أنه لا مجال للمضي قدمًا في أي اتفاق مع إسرائيل ما لم يتم وقف الحرب

[5] Ilan Zalayat & Yoel Guzansky, “The Gulf States and the Israel-Hamas War”, INSS, Insight No. 1787, November 20, 2023
https://www.inss.org.il/publication/gulf-states-hamas/

[6] مرجع سابق، John Calabrese

[7] Jo Montagne, “Saudi Silence in the Face of Houthi Adventurism”, Orient XXI, June 21, 2024
https://orientxxi.info/saudi-silence-in-the-face-of-houthi-adventurism,7415

وإيجاد حل جاد يضمن "إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية". وقد شدد وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان وغيره من المسؤولين على ربط أي تطبيع بنتائج ملموسة لصالح الفلسطينيين، عادّين ذلك شرطًا لاستمرار المملكة في أي عملية سلام. هذا الموقف السعودي (قياسًا بالطرح السابق الذي كان يكتفي بإشارات عامة للفلسطينيين) جاء نتيجة مباشرة لظروف ما بعد طوفان الأقصى. بعبارة أخرى، أحدثت حرب غزة فجوة في أولويات كل من الرياض وتل أبيب، مما وضع واشنطن أمام معضلة وصعّب عليها التوفيق بين حليفيها.

خلاصة القول، أجبر طوفان الأقصى السعودية على إعادة تموضع حذِر في النظام الإقليمي. فمن جانب، أكّدت السعودية أنّ مكانتها كـ "قائدة" للعالمين العربي والإسلامي تفرض عليها انتزاع شيء لصالح القضية الفلسطينية. ومن جانب آخر، بعثت برسائل ضمنية إلى واشنطن بأنّها لن تنخرط في مغامرات غير محسوبة ضد إيران أو غيرها، قد تزعزع استقرار المنطقة وتعرقل خططها التنموية. لقد أثبتت أزمة 7 أكتوبر أنها لحظة مفصلية اختبرت متانة الشراكة السعودية–الأميركية، وفرضت عليها تكيّفات استراتيجية ستؤثر على شكل النظام الاقليمي لسنوات قادمة.

ثانيًا: الرؤية الأميركية لطبيعة الدور السعودي في النظام الإقليمي الجديد

تُظهر القراءة المتراكمة للأدبيات الأميركية والاسرائيلية أنّ واشنطن باتت تنظر إلى السعودية بوصفها ركنًا وظيفيًّا لا غنى عنه في أي محاولة لإعادة هندسة النظام الاقليمي بعد حرب الطوفان، بما في ذلك غزّة ولبنان واليمن. هذه الرؤية لا تنبع فقط من الدور الاقتصادي للسعودية وموقعها الطاقوي، بل أيضاً من جمعها بين ثلاث أوراق أساسية: الشرعية العربية–الاسلامية، القدرة المالية الاستثمارية، والارتباط الأمني الوثيق بالولايات المتحدة. لا تُدرَس الرؤية الأميركية كخطاب دعائي، بل كمنظومة توقّعات عملية تُسقِط على السعودية أدوارًا محدّدة وتفتح في الوقت نفسه أسئلة حول حدود قدرة الرياض على تلبيتها، وحول الفجوة بين ما تريده واشنطن من السعودية وما تطمح إليه السعودية من واشنطن.

1. السعودية في المخيّلة الاستراتيجية الأميركية — "حجر زاوية" لا القائد المستقل

تكاد الآراء الغربية والأميركية تحديداً على أنّ العلاقة الأميركية–السعودية أصبحت "حجر زاوية" في سياسة إدارة ترامب الثانية في الشرق الأوسط، غير أنّ هذا التعبير لا يعني منح السعودية دور قيادة إقليمية مستقلّة بقدر ما يعني ربط كثير من الملفات الاقليمية بوظيفةٍ سعودية. في الأدبيات الأميركية، تُقدَّم السعودية كأداة

أساسية لبناء ترتيبات الأمن الاقليمي في مواجهة إيران وحلفائها، وكطرف اقتصادي–استثماري ضخم يمكن أن يموّل مشاريع إعادة الإعمار والبنى التحتية في دول ومناطق مدمَّرة كغزّة ولبنان واليمن[8].

في الوقت نفسه، يُنظر إلى الرياض كأداة ضغط على حركات المقاومة (حماس، حزب الله، أنصار الله)، عبر دمج أدوات الضغط المالي والاستثماري مع الأدوات الأمنية والعقابية[9]. بهذا المعنى، تنطوي الرؤية الأميركية على مفارقة، فهي تضخّم الحديث عن مركزية السعودية في النظام الاقليمي الجديد، لكنّها تعيد تعريف هذه المركزية في سياق هندسة أميركية مسبقة تحاول توظيف المال السعودي، وشرعية السعودية العربية–الاسلامية، في مشاريع لا تنطلق بالضرورة من أولويات الرياض نفسها، بل من حاجات واشنطن لتقليل أكلاف انخراطها العسكري والمالي في المنطقة[10].

2. الدور المطلوب سعودياً في غزّة سياسياً وتمويلياً

منذ بداية نقاشات "اليوم التالي" في غزّة، وخصوصاً بعد إعلان ترامب خطته ذات النقاط العشرين في أواخر أيلول/سبتمبر 2025، بات واضحاً أن واشنطن تُفكّر بدور مركّب للسعودية كممول رئيسي لإعادة الإعمار، ومُسهِّل لمسار سياسي–أمني جديد في القطاع، وممرّ محتمل نحو تسوية على طريق التطبيع مع "إسرائيل"[11]. فعلي صعيد التمويل والاستثمار، تقوم ما تُسمى خطّة "صندوق إعادة بناء غزّة وتسريعها وتحويلها – Great Trust" على جمع مبالغ ضخمة من رؤوس الأموال الخليجية — وعلى رأسها السعودية — لتمويل مشاريع مدن جديدة ومناطق اقتصادية، مع تقليص الاعتماد على المال العام الأميركي والأوروبي[12]. على سبيل المثال، ضمن الخطة المقترحة سالفة الذكر، هناك تصميم رمزي لما يُسمى "طريق

---

[8] Eldad Shavit, Yoel Guzansky, "The Washington–Riyadh Axis: The Alliance Shaping the Middle East and the Challenge for Israel", The Institute for National Security Studies, INSS Insight No. 2064, November 27, 2025
https://www.inss.org.il/publication/mbs-trump/

[9] Trishnakhi Parashar, "New Gulf Investment Plan for Disarmed Hezbollah in Lebanon", Bloomsbury Intelligence and Security Institute, November 3, 2025
https://bisi.org.uk/reports/new-gulf-investment-plan-for-disarmed-hezbollah-in-lebanon

[10] Hadjar Aouardji, "The Trump Plan for Gaza: What Role and Position for the Arab States of the Middle East?", The French Institute for International and Strategic Affairs, October 27, 2025
https://www.iris-france.org/en/the-trump-plan-for-gaza-what-role-and-position-for-the-arab-states-of-the-middle-east/

[11] المرجع السابق، Hadjar Aouardji.

[12] Khalil E. Jahshan, Imad K. Harb, Yousef Munayyer, Assal Rad, Annelle Sheline, "The GREAT Trust for Gaza: A Blueprint for Dispossession, Not Reconstruction", Arab Center Washington DC, September 4, 2025
https://arabcenterdc.org/resource/the-great-trust-for-gaza-a-blueprint-for-dispossession-not-reconstruction/

MBS الدائري"، كإيحاء سياسي بأنّ السعودية ستكون الشريك المالي والرمزي الأكبر في مشروع ما بعد الحرب.

أما على صعيد الشرعية والغطاء العربي–الإسلامي، فإنّ كثيراً من الرؤى الأميركية–الاسرائيلية لليوم التالي تفترض وجود شريك عربي يمنح شرعية سياسية لمعادلة "إعادة إعمار مشروطة بنزع سلاح المقاومة، وتعديل جوهري في بنية الحكم في القطاع". في هذا السياق، تُطرَح السعودية كمرشّح مثالي لتأمين غطاء عربي–إسلامي لأي ترتيبات انتقالية، نظراً لمركزيتها الرمزية في العالمين العربي والإسلامي[13]. كذلك، تربط أفكار بين التمويل والتطبيع، بالنظر إلى أنّ السعودية تمتلك "رافعة مزدوجة" في غزّة، المال من جهة، وإمكانية التطبيع التدريجي مع "إسرائيل" من جهة أخرى، بحيث يمكن استخدام المسارين كحوافز مشروطة مقابل تقدّم في الملف الفلسطيني[14].

3. السعودية في لبنان: من "مُعاقِب" إلى "مُمَوِّل لنزع السلاح"

في الحالة اللبنانية، شهدت الرؤية الأميركية تجاه السعودية تحوّلاً واضحاً بين مرحلتَين. من خلال "العقاب الاقتصادي" والتضييق خلال السنوات السابقة، قاد السعوديون سياسة "العصا الاقتصادية" تجاه لبنان، عبر وقف المساعدات، والضغط في ملف المقيمين اللبنانيين، واستخدام أدوات "الاقتصاد السياسي للعقوبات"، بهدف دفع الدولة اللبنانية إلى النأي بنفسها عن حزب الله وسياساته[15].

بعد حرب أيلول 2024 وتثبيت وقف إطلاق النار، بدأت واشنطن تروّج لمقاربة مختلفة تنقل السعودية من خانة "المُعاقِب" إلى خانة الضامن المالي لخطة نزع سلاح حزب الله. ويتجلّى ذلك في مشروع "المنطقة الاقتصادية" في جنوب لبنان، الذي طرحه المبعوث الأميركي توماس باراك، والذي يقوم على استعداد السعودية وقطر للاستثمار في منطقة اقتصادية على الحدود مع فلسطين المحتلة، لتأمين فرص عمل لعشرات الآلاف من عناصر حزب الله وأنصاره مقابل تخليهم عن السلاح. في هذا التصوّر، تُطالَب السعودية بتمويل جزئي لخطة إعادة إعمار الجنوب وربطها ببرنامج نزع السلاح؛ استخدام نفوذها السياسي

[13] Nur Arafeh, Mandy Turner, “Destruction, Disempowerment, and Dispossession: Disaster Capitalism and the Postwar Plans for Gaza”, Carnegie Endowment for International Peace, July 24, 2025
https://carnegieendowment.org/research/2025/07/destruction-disempowerment-and-dispossession-disaster-capitalism-and-the-postwar-plans-for-gaza?lang=en

[14] مرجع سابق، Eldad Shavit, Yoel Guzansky.

[15] Joe Macaron, “Saudi Arabia’s Third “Shock and Awe” Move in Lebanon”, Arab Center Washington DC, November 9, 2021
https://arabcenterdc.org/resource/saudi-arabias-third-shock-and-awe-move-in-lebanon/

على النخبة السنّية والدرزية والمسيحية لتثبيت اصطفاف داخلي يدعم قرار الدولة بحصر السلاح بيد الجيش، والمشاركة في توفير شبكة أمان مالية تُخفِّف من الكلفة الاجتماعية–الاقتصادية لأي تسوية تتضمن خروج حزب الله من مشهد السلاح المنظَّم[16]. وتشير قراءات غربية إلى أنّ هذا الدور جزء من محاولة أميركية–إسرائيلية لـ"استخدام المال السعودي لتثبيت ترتيبات حدودية وأمنية تخدم رؤية إسرائيل للأمن في الجنوب"، مع تحذير من أن تتحوّل المساهمة السعودية إلى تمويل غير مباشر لبنية أمنية تقيّد سيادة لبنان على حدوده وتُبقيه في حالة هشاشة دائمة[17].

4. الدور المطلوب سعودياً في اليمن: شريك في الحرب وشريك في التسوية

في ملف اليمن والبحر الأحمر، تمزج الرؤية الأميركية بين استمرار الاعتماد على السعودية كعضو محوري في "محور المواجهة" مع أنصار الله، وبين تحميلها مسؤولية المشاركة في بناء تسوية سياسية طويلة الأمد. ترى واشنطن في السعودية شريكًا لا غنى عنه في ثلاث دوائر متداخلة هي: دائرة الأمن البحري والردع، دائرة الحرب البرية/الجوية في اليمن، ودائرة التسوية السياسية وإعادة الإعمار[18]. بعد تصاعد هجمات أنصار الله على الملاحة المتجهة إلى "إسرائيل" في البحر الأحمر ضمن جهود إسناد المقاومة الفلسطينية، تولّت واشنطن قيادة عمليات "حراسة الازدهار" وشنّت ضربات جوية واسعة على اليمن، لكنها في الوقت ذاته اعتمدت على التعاون الاستخباري واللوجستي السعودي، وعلى القواعد والبنى التحتية في الخليج، لتأمين استمرارية هذه العمليات[19]. وقد كشفت معلومات قبل أشهر عن وجود خطّة أميركية لإعادة فتح

[16] Asharq Al Awsat, “US Envoy Says Economic Zone in South Lebanon Will Help Disarmed Hezbollah Members”, August 27, 2025
https://english.aawsat.com/arab-world/5179602-us-envoy-says-economic-zone-south-lebanon-will-help-disarmed-hezbollah-members

[17] Mohamad Hasan Sweidan, “Will Saudi Arabia fund Israel's grip over Lebanon?”, The Cradle, November 27, 2025
https://thecradle.co/articles/will-saudi-arabia-fund-israels-grip-over-lebanon

[18] International Crisis Group, “Delivering Yemen from Dual Peril”, October 16, 2025
https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/yemen/delivering-yemen-dual-peril?utm_source=chatgpt.com

[19] April Longley Alley, “Toward a More Comprehensive (and Effective) U.S. Policy on Yemen”, Washington Institute for Near East Policy, September 18, 2025
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/toward-more-comprehensive-and-effective-us-policy-yemen

جبهات برّية ضد صنعاء، وأنّ متعاقدين أمنيين أميركيين خاصين قدّموا استشاراتٍ لفصائل يمنية معارضة لأنصار الله بشأن عملية برية محتملة، بالشراكة مع الإمارات العربية المتحدة التي تدعم هذه الفصائل[20].

في المقابل، تدعو أطراف أميركية إلى استخدام النفوذ السعودي ليس فقط في تكثيف الضربات، بل في صياغة تسوية سياسية تُخرِج اليمن من حالة الانهيار، مع ربط أي حزمة إعادة إعمار بترتيبات أمنية تضمن عدم عودة أنصار الله إلى استعمال القوة العسكرية في البحر الأحمر أو ضد "إسرائيل"[21]. حتى الآن، يظهر أنّ الرؤية الأميركية التي تحمل قدراً من التفاؤل القسري، والتي تفترض وجود قدرة سعودية–أميركية على "إخراج اليمن من المأزق"، ليست مضمونة في ظل انسداد المسار السياسي وتفاقم الوضع الانساني[22].

ثالثاً: التوازن السعودي بين واشنطن وبكين وطهران وتحولات الجغرافيا السياسية

تعيد زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى واشنطن في 18–19 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 رسم الخطوط العامة لعلاقة الرياض بكلٍّ من الولايات المتحدة والصين وإيران، ولكن بطريقة أكثر تعقيدًا مما أوحت به الصور الاحتفالية في البيت الأبيض. فالزيارة لم تكن مجرّد محطة ثنائية، بل لحظة تتكثَّف فيها "منافسة القوى العظمى" على أرض الخليج؛ حيث حاولت واشنطن تثبيت الرياض في معسكرها، والحدّ من انفتاحها على بكين، فيما تحاول السعودية الإبقاء على هامش مناورة مع إيران في ظل إرث حرب الـ 12 يومًا مع "إسرائيل"، وما تخلّلها من ضربات أميركية على المنشآت النووية الإيرانية[23].

من هذه الزاوية، يصبح التوازن السعودي بين الولايات المتحدة وإيران والصين ليس خيارًا ثانويًا، بل إطارًا حاكمًا لفهم موقع الرياض في النظام الاقليمي الجديد، فهي من جهة "حليف" لواشنطن وقَّع اتفاقاً دفاعياً وحصل على صفة "حليف رئيسي من خارج الناتو" وصفقة مبدئية لمقاتلات F–35 ودبابات أبرامز، ومن

[20] Benoit Faucon, Nancy A. Youssef, Saleh al-Batati, “U.S. Strikes Spur Plans for Yemeni Ground War Against Houthis”, The Wall Street Journal, April 14, 2025
https://www.wsj.com/world/middle-east/yemen-houthis-operation-us-support-975febe6

[21] مصدر سابق، International Crisis Group.

[22] Joshua Yang, Brian Perlman, “Yemen health crisis spikes after aid cuts and U.S., Israeli airstrikes”, The Washington Post, September 5, 2025
https://www.washingtonpost.com/world/2025/09/05/yemen-airstrikes-humanitarian-cholera-crisis/?chead=true&

[23] Grant Rumley, “Unpacking the China File in U.S.-Saudi Relations”, Washington Institute for Near East Policy, Policy Watch 4140, November 18, 2025
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/unpacking-china-file-us-saudi-relations

جهة أخرى لا تزال تربطها شراكات اقتصادية وتكنولوجية متنامية مع الصين، وعلاقات تهدئة وحوار مع إيران منذ اتفاق بكين 2023 ومع اللقاءات الثنائية التي تلت الحرب الإسرائيلية–الإيرانية في حزيران/يونيو 2025.[24]

وقد سُجِّل عشية وصول محمد بن سلمان إلى واشنطن في زيارته الأخيرة مطالبات لترامب بالضغط على ابن سلمان لتحجيم علاقاته ببكين. لكن التشابك الصيني ـ السعودي أصبح واسعاً ومتعدّد المستويات، متجاوزاً إطار تجارة الطاقة التقليدية إلى اندماج عميق في قطاعات صناعية وتقنية حيوية. فقد تضاعفت الواردات السعودية من الصين منذ 2008، مع توسّع نوعي يشمل السيارات حيث باتت الشركات الصينية تستحوذ على حصة ملحوظة من السوق السعودية، إضافة إلى التقدّم الكبير في قطاع الاتصالات والبنى التحتية الرقمية عبر دور الشركات الصينية في شبكات الجيل الخامس ومراكز البيانات[25]. كما أنّ السعودية باتت تعتمد بصورة متزايدة على المعدّات والبرمجيات الصينية في مجالات الذكاء الاصطناعي والرقائق، وهو ما خلق نقطة احتكاك مع الولايات المتحدة. ورغم محدودية التعاون العسكري بين الرياض وبكين، فإنّ الارتباط الاقتصادي أصبح هيكلياً وعميقاً، بحيث يصعب على السعودية فكّه أو استبداله في المدى المنظور، ما يجعل الصين شريكاً اقتصادياً مركزياً لا تستطيع الرياض التخلّي عنه[26].

رابعاً: آفاق الدور السعودي في النظام الإقليمي الجديد والسيناريوهات المحتملة

جاءت زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى واشنطن في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 لتشكّل محط الأنظار لاستشراف تطور العلاقات الأميركية–السعودية، ولتعيد كتابة كثير من الافتراضات التي صيغت بعد طوفان الأقصى حول موقع الرياض في النظام الإقليمي. فبعد عامين تقريبًا على حرب غزة وما تلاها من إعادة تموضع إقليمي، أظهرت الزيارة أنّ العلاقة بين الرياض وواشنطن لم تعد تدور فقط حول النفط وأمن الخليج، بل باتت تُبنى على حزمة متشابكة من الدفاع والتكنولوجيا النووية والذكاء

[24] Special Eurasia, “Persian Gulf: Iran–Saudi Dialogue Following Israeli-Iranian Conflict”, July 9, 2025 https://www.specialeurasia.com/2025/07/09/iran-saudi-arabia-meeting/

[25] Andrea Benito, “How China is gaining ground in the Middle East cloud computing race”, Rest of World, May 5, 2025 https://restofworld.org/2025/china-cloud-middle-east/

[26] Andrew Leber, “Imports and Influence: China’s Growing Economic Presence in the Gulf”, Carnegie Endowment for International Peace, October 30, 2025 https://carnegieendowment.org/research/2025/10/imports-and-influence-chinas-growing-economic-presence-in-the-gulf?lang=en

الاصطناعي والاستثمارات، في إطار محاولة أميركية واضحة لـ "تثبيت" السعودية داخل هندسة إقليم يقوده البيت الأبيض، مع ترك ملف التطبيع مع "إسرائيل" في خانة الهدف المؤجّل لا الشرط المسبق[27].

من الناحية العملية، خرجت الزيارة بجملة خطوات عند التدقيق فيها يُفهَم منها أنّ إدارة ترامب كانت أكثر استفادة من الطرف السعودي في الاتفاقات المعلَنة[28]. ففيما يتعلّق بالاتفاق الدفاعي، أُعلِن عن ما سُمّي "اتفاقية الدفاع الاستراتيجي" الذي وفق شرح البيت الأبيض "يسهّل عمل شركات الدفاع الأميركية في السعودية ويضمن مساهمة مالية سعودية لتخفيف الأعباء عن واشنطن". وأعلن البيت الأبيض أنّ هذا الاتفاق "يعزّز دور الولايات المتحدة كضامن أمني إقليمي من خلال تطوير شراكاتها العسكرية لتمكين الحلفاء من ردع التهديدات"، وهو ما يعني انّه ليس هناك أي شيء إلزامي لواشنطن بالدفاع عن النظام السعودي في حال تعرّضه لهجوم خارجي أو اضطراب داخلي حتى[29]. هذا الموقف الذي عكسه مضمون الاتفاق، يُعَدّ أقل من ما كان يطمح بن سلمان لتحقيقه عندما كان يطالب باتفاقية دفاعية مصادَق عليها من مجلس الشيوخ الأميركي[30]، وهو على الأرجح ما يفسّر الأسباب التي دفعت الرياض لاختيار باكستان كبديل للحصول على هذه الاتفاقية، عندما وقّع بن سلمان ورئيس وزراء باكستان اتفاقية للدفاع المشترك في 17 أيلول/سبتمبر 2025.

حتى في قضية حصول الرياض على طائرات الـ F-35 الشبحية، ورغم أنّ الاتفاق ينصّ على حصولها عليها، دون ذكر الطراز الذي وافقت إدارة ترامب على تزويد السعودية به، صدرت تأكيدات بأنّ الرياض لن تحصل على نسخ متطورة من الطائرات[31]. ومن جملة ما أُعلِن عنه من اتفاقيات، جرى توقيع اتفاق

---

[27] Atlantic Council, "Digging into the details of the US-Saudi deals", November 19, 2025
https://www.atlanticcouncil.org/content-series/fastthinking/digging-into-the-details-of-the-us-saudi-deals/

[28] لوحظ احتواء البيان الذي نشره البيت الأبيض عن الاتفاقات تركيز اللغة الاحتفالية بحجم الوظائف التي ستؤمّنها الاتفاقيات للمواطنين الأميركيين، وكذلك الامتيازات والأرباح التي ستعود على الشركات الأميركية.

[29] The White House, "Fact Sheet: President Donald J. Trump Solidifies Economic and Defense Partnership with the Kingdom of Saudi Arabia", November 18, 2025
https://shorturl.at/0glrT

[30] F. Gregory Gause, III, "Trump-MBS summit: Good feelings, real commitments, and unresolved questions", Middle East Institute, November 21, 2025
https://www.mei.edu/publications/trump-mbs-summit-good-feelings-real-commitments-and-unresolved-questions

[31] كشفت وكالة رويترز في 19 نوفمبر 2025 في تقرير بأنّ السعودية لن تحصل على مواصفات متقدّمة من طائرات الـ F-35 التزاماً بما ينصّ عليه مبدأ "التفوق النوعي العسكري" الذي أُدخل عام 2008 كتعديل لقانون "مراقبة تصدير الأسلحة" الصادر عن الكونغرس في عام 1976. للمزيد أنظر:

تعاون نووي مدني "يجعل الشركات الأميركية شريكاً مفضّلاً في برنامج الطاقة النووية السعودي". هذا يعني أنّ كل الاتفاقات في مجال الطاقة النووية التي كانت السعودية قد وقّعتها مع كل من روسيا والصين وفرنسا سابقاً جرى تجاوزها من خلال الاتفاق مع الأميركيين، إذ إنّ الأخير يعطي الجانب الأميركي أفضلية على الباقين[32].

في المقابل، لم تُفضِ الزيارة إلى اختراق في ملف التطبيع مع "إسرائيل". المصادر المتعدّدة التي تناولت لقاء ترامب–بن سلمان أشارت إلى أنّ الرئيس الأميركي ضغط لانتزاع إعلان سعودي بالانضمام إلى "اتفاقات أبراهام"، فيما تمسّك بن سلمان بمطلب "الاعتراف الرسمي بمسار لا رجعة فيه نحو دولة فلسطينية"، وبمراعاة المزاج الشعبي السعودي والعربي بعد حرب غزة[33]. هذا التباين لم يظهر إلى العلن خلال الدردشة مع الصحافيين عقب اللقاء بين ترامب – بن سلمان، لكنه حدّد سقفاً واضحاً وهو أنّ "الجائزة الرمزية" التي يبحث عنها ترامب في سجله الدبلوماسي لن تأتي من دون ثمن فلسطيني ملموس.

على خلفية هذه التطورات، يمكن قراءة آفاق الدور السعودي في النظام الاقليمي الجديد ضمن ثلاثة مستويات متداخلة: مستوى هندسة الشراكة مع واشنطن، ومستوى إدارة ملفات غزة ولبنان في ظل قرار مجلس الأمن الأخير بشأن القوة الدولية في غزة، ومستوى التوازن مع الصين وإيران في سياق تنافس القوى الكبرى. ومن هنا تتبلور مجموعة من السيناريوهات المحدَّثة التي يمكن عبرها استشراف المسارات المحتملة للدور السعودي.

سيناريو "الشراكة المؤسَّسة بلا تطبيع": تكريس السعودية ركناً في بنية الأمن والاقتصاد الأميركيَّين

https://www.reuters.com/world/middle-east/us-f-35-jets-be-sold-saudi-arabia-lack-israels-/advanced-features-2025-11-19

[32] في 18 حزيران/ يونيو 2015 أعلن في مدينة سان بطرسبوغ الروسية عن توقيع وزير الدفاع السعودي (حينها) محمد بن سلمان مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على اتفاق تعاون في مجال الطاقة النووية السلمية يقضي ببناء روسيا 16 مفاعلاً نووياً في السعودية. بعدها بأسبوع وصل بن سلمان إلى فرنسا ومن هناك أعلن اتفاق مع باريس لبناء مفاعلين نوويين. وفي 25 آب/أغسطس 2017 أعلن عن توقيع الرياض اتفاقية تعاون نووي مع السعودية.

[33] نقل موقع أكسيوس عن مسؤولين أميركيين قولهم أنّ محمد بن سلمان أوضح لترامب أنه رغم رغبته في المضي قدمًا في التطبيع مع "إسرائيل"، إلا أنه لا يستطيع ذلك الآن بسبب تنامي معاداة الرأي العام السعودي لـ "إسرائيل" في أعقاب حرب غزة. وقال إن المجتمع السعودي ليس مستعدًا لمثل هذه الخطوة حاليًا. للمزيد أنظر:
https://www.axios.com/2025/11/25/trump-mbs-tense-meeting

يمثّل هذا السيناريو الاتجاه الأكثر رجحاناً بعد زيارة واشنطن، ويستند إلى حقيقة أنّ ما جرى الاتفاق عليه في لقاء ترامب–بن سلمان الأخير يقارب في مضمونه "مظلة تحالف موضعية"، حتى وإن لم يتّخذ شكل معاهدة دفاع رسمية. منح السعودية صفة "حليف رئيسي من خارج الناتو"، مع حزمة تسليح تشمل مقاتلات F–35 و300 دبابة وتوسيع منظومات الدفاع الجوي والصاروخي، يربط أمن الرياض عملياً بالبنية الدفاعية الأميركية، وبشبكة الدفاع المتكامل التي تحاول واشنطن تعميمها على شركائها العرب في سياق ما بعد حرب غزة[34].

في هذا السيناريو، تُرسِّخ الرياض موقعها كعمود أساسي في الردع الإقليمي ضد إيران، وكشريك في ضبط البحر الأحمر والخليج وحماية خطوط الطاقة، من دون أن تنتقل فوراً إلى التطبيع مع "إسرائيل". لكن عمق الارتباط الدفاعي والتقني مع الولايات المتحدة يجعل الرياض جزءاً لا يتجزّأ من منظومة الأمن الاقليمي التي تدمج بين دول عربية و"إسرائيل" في شبكة رادارية–صاروخية واحدة، ولو عبر ترتيبات غير معلنة. بذلك، يصبح "التحالف الواقعي" مع "إسرائيل" حقيقة ميدانية من خلال بنية الدفاع المشتركة، حتى لو غاب الإطار الدبلوماسي الرسمي.

اقتصادياً وتكنولوجياً، تدفع الاستثمارات السعودية الضخمة في الولايات المتحدة نحو نمط من تقديم الرياض نفسها على أنّها حاجة للشركات الأميركية الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي وتصنيع الرقائق وأشباه الموصلات[35]. كلما نجحت الرياض بجذب هذه الشركات الأميركية لتدشين مصانع ومنشآت على أرضها كلما نجحت بتعزيز الأسباب التي تدعو واشنطن للالتزام بحماية النظام، الذي سيكون ملزماً بضمان عدم تسريب تقنيات حساسة للصين أو أي منافس تكنولوجي لأميركا[36].

---

[34] Charles Wald, VADM Mark Fox, Robert Ashley, "Operation Rising Lion: Insights from Israel's 12-Day War Against Iran", Jewish Institute for National Security of America (JINSA), November 2025
https://jinsa.org/wp-content/uploads/2025/11/Rising-Lion-Insights-From-the-12-Day-War-November-2025-1.pdf

[35] في بيان إعلان توقيع وزيرَي الخارجية السعودي والأميركي على اتفاق "الشراكة الاستراتيجية للذكاء الاصطناعي" ذُكِرت امتيازات "الأرض المتاحة وموارد الطاقة والموقع الجغرافي" التي تجعل واشنطن توافق على اختيار السعودية لاستضافة هذه الاستثمارات الحساسة التي باتت تُصنَّف كأصول أمن قومي. للمزيد أنظر:
https://www.state.gov/releases/office-of-the-spokesperson/2025/11/joint-statement-the-strategic-artificial-intelligence-partnership

[36] Andrew R. Chow, "Trump is Rewriting How the U.S. Treats AI Chip Exports—and the Stakes Are Enormous", Time Magazine, May 14, 2025
https://time.com/7285232/trump-ai-middle-east-chip-export/

بالتوازي مع المسار الاقتصادي، يتعمّق الدور السعودي في ملفات غزة ولبنان أيضاً، خاصة بعد قرار مجلس الأمن (المطروح أميركياً) والذي رحّبت بإقراره السعودية، والذي ينصّ على إنشاء قوة استقرار دولية وإدارة انتقالية في غزة، وهو ما يفتح الباب أمام دور عربي–دولي، من الطبيعي أن تكون السعودية أحد أعمدته، سواء كجهة مموِّلة رئيسية لإعادة الإعمار أو كراعٍ سياسي يمنح الترتيبات الجديدة غطاءً إسلامياً أوسع[37].

وفي لبنان، رغم ما يبدو حالياً بأنّه تجميد سعودي لجهود الضغط على حزب الله وبيئته بوساطة إيرانية، مقارنة بالاندفاعة منذ بداية 2025، التي كانت ظاهرة في أداء موفد السعودية إلى بيروت يزيد بن فرحان آل سعود، إلا أنّ أداء وكيل الرياض الأساسي في الساحة اللبنانية (حزب القوات اللبنانية) والمحتوى الذي يبثّه الإعلام المموَّل والمحرَّك سعودياً يشي بأنّ الرياض لن تعارض الضغوط الأميركية لضبط المعادلة الداخلية لبنانياً، وستشارك واشنطن في جهود دفع لبنان نحو قبول التفاوض مع كيان العدو، وإن كان بحدّه الأدنى اتفاقاً حدودياً أو أمنياً يشبه اتفاق الهدنة الموقَّع عام 1949. في هذه الحالة، تُكرَّس السعودية "محور استقرار" وظيفي، من دون أن تُجبَر على حرق رصيدها السياسي، وهو ما سيساعدها لاحقاً عندما تتضح ظروف انضمامها إلى "اتفاقات أبراهام".

سيناريو "الاختراق المشروط": تطبيع متدرّج على قاعدة غزة والضمانات الفلسطينية

السيناريو الثاني، وإن كان أقل ترجيحاً في المدى القصير، نما احتمالُه بعد تثبيت وقف إطلاق النار في غزة واعتماد القرار الأممي 2803 الخاص بالإدارة الانتقالية. فلو نجحت القوة الدولية في تثبيت الاستقرار، وتمكّنت واشنطن من هندسة مسار سياسي ذي صدقية نحو إعادة بناء سلطة فلسطينية "معاد هيكلتها" في غزة والضفة، مع مقايضة ملموسة تتعلق بوقف الاستيطان وتحديد جدول زمني لمفاوضات الحل النهائي، فإن مروحة خيارات الرياض تجاه التطبيع يمكن أن تتوسّع[38].

في هذا السيناريو، تستثمر السعودية ما جرى تحصيله في زيارة بن سلمان إلى واشنطن في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 — أي صفة "الحليف غير الأطلسي"، وصفقات التسلح، والاتفاق النووي المدني،

[37] Marc Weller, “What is Security Council Resolution 2803, and what does it mean for the Trump Gaza plan?”, Novermber 21, 2025
https://www.chathamhouse.org/2025/11/what-security-council-resolution-2803-and-what-does-it-mean-trump-gaza-plan

[38] مرجع سابق، Alexandre Kateb.

والتشابك الاستثماري — لتربط خطوة التطبيع بمنظومة "مكاسب متبادلة" ثلاثية: مكاسب فلسطينية (دولة أو شبه دولة قابلة للحياة)، ومكاسب إسرائيلية (ضمانات أمنية واندماج في محيطها العربي)، ومكاسب سعودية (ترسيخ القيادة العربية والإسلامية، وتحويل الرياض إلى شريك لا غنى عنه في كل مشاريع الربط الاقتصادي الإقليمي). عندها، يمكن أن تتّجه الرياض إلى نموذج تطبيع متدرّج على مراحل، يبدأ بخطوات رمزية وتمثيل دبلوماسي محدود، ويتطور مع كل تقدّم في المسار الفلسطيني.

غير أن هذا السيناريو يصطدم بعقبتين واضحتين. الأولى، بنية السلطة في "إسرائيل" بعد الحرب، حيث تشير تحليلات كثيرة إلى أنّ صعود اليمين المتشدّد وقوى الاستيطان يجعل الاستجابة لشروط السعودية أكثر صعوبة[39]. والثانية، المزاج الشعبي السعودي والعربي الذي لا يزال متأثراً بصور الدمار في غزة، ويضع أي خطوة تطبيع تحت مجهر نقدي حاد. لذلك، يبقى هذا المسار رهن تغيّر في داخل "إسرائيل"، ورهن قدرة واشنطن على ممارسة ضغط فعلي على تل أبيب، وهو ما لم تُثبت التجربة حتى الآن أنه مضمون[40].

سيناريو "الارتداد" أو إعادة التوازن نحو الشرق: في حال تعثُّر واشنطن أو انكسار المسار الحالي

على الضفة الأخرى، تطرح بعض الدراسات احتمال سيناريو عكسي إذا تعثّرت ترجمة الوعود الأميركية التي أُعلنت خلال زيارة 18 تشرين الثاني/نوفمبر إلى خطوات عملية، أو إذا واجهت صفقات F-35 والتعاون النووي ومعاملة "الحليف غير الأطلسي" عقبات داخل الكونغرس أو في البيروقراطية الأميركية. في هذه الحالة، قد تجد السعودية نفسها أمام تجربة شبيهة بخيبة الأمل التي أعقبت هجوم أرامكو 2019، حين اكتشفت محدودية استعداد واشنطن لتحويل الكلام عن الشراكة إلى التزامات دفاعية صلبة[41].

---

[39] The Jerusalem Post, “Smotrich claims Saudi Arabia denies Israeli tradition and heritage, doubling down on Riyadh row”, October 27, 2025
https://www.jpost.com/israel-news/politics-and-diplomacy/article-871820

[40] Dan Steinbock, “The Post-Gaza Rebalancing in the Middle East”, Modern Diplomacy, October 28, 2025
https://moderndiplomacy.eu/2025/10/28/the-post-gaza-rebalancing-in-the-middle-east

[41] يعزّز من هذا الاحتمال اعتبار نخب من التيار الانعزالي (MAGA) عشية زيارة بن سلمان إلى واشنطن أنّ تصنيف السعودية كحليف أساسي من خارج حلف الناتو لا يعني ضمانة لحمايتها، مع ترجيح عدم تحقّق صفقة طائرات الـ F-35، تماماً كما حصل مع الإمارات عام 2020. للمزيد أنظر:
https://www.defensepriorities.org/press-releases/keep-the-us-saudi-relationship-modest/

كما أن فشل قرار مجلس الأمن المتعلق بغزة — سواء بسبب عجز القوة الدولية عن فرض الاستقرار أو بسبب تعنّت الحكومة الإسرائيلية اليمينية — قد يؤدي إلى انهيار سردية "اليوم التالي"، التي تراهن عليها واشنطن والرياض معاً، ما يضع المملكة أمام بيئة إقليمية أكثر فوضوية ويزيد كلفة الارتباط الوثيق بالاستراتيجية الأميركية. عندها، يمكن أن تميل السعودية إلى تسريع إعادة التوازن نحو الشرق، عبر تعميق شراكاتها مع الصين وروسيا في الطاقة والبنية التحتية وربما في بعض جوانب التعاون العسكري، مع الحفاظ على مستوى ما من التنسيق مع واشنطن. هذا السيناريو لا يعني قطيعة مع الولايات المتحدة بقدر ما يعني العودة إلى نمط "التحوّط العالي" الذي يضع كل الأطراف الدولية في موقع متقارب، ويقلّص قدرة واشنطن على استخدام العلاقة الثنائية كأداة لإدارة النظام الإقليمي بمفردها.

كذلك، على الرغم من العلاقة الشخصية القوية بين ترامب ومحمد بن سلمان، لم تُحسّن الزيارة علاقات الأخير مع الكونغرس. وقد أثار قرار إلغاء الاجتماعات مع لجان مجلس الشيوخ بسبب اعتراضات سعودية على حضور بعض المشرّعين ومخاوف بشأن المواضيع المطروحة، حالة من الإحباط في الكونغرس. وأكدت انتقادات المشرعين الديمقراطيين، وخاصةً أولئك الذين أعادوا إثارة قضية مقتل جمال خاشقجي، أنّ تشكيك الديمقراطيين في ولي العهد السعودي لا يزال راسخًا. وهكذا، فحتى مع دفء العلاقات على مستوى الإدارة التنفيذية، لا يزال الإطار المؤسَّسي الأوسع للعلاقة هشًا[42].

في المحصّلة، يصبح الدور السعودي في النظام الإقليمي الجديد محكوماً بعدد من الثوابت هي:

- الإصرار على ربط أي تطبيع مع "إسرائيل" بمسار فلسطيني جدّي؛
- الاستمرار في لعب دور الراعي العربي في ملفات غزة ولبنان واليمن من باب الاستقرار لا المغامرة؛
- بناء شراكات متقدّمة مع واشنطن في الدفاع والتكنولوجيا مع الإبقاء على علاقات قوية مع الصين في الاقتصاد والبنية التحتية؛
- الحفاظ على التهدئة مع إيران طالما أنها لا تُترجَم في تهديد مباشر للأمن السعودي.

[42] Arab Center for Research and Policy Studies, “Strategic Implications of Mohammed bin Salman’s Visit to Washington, November 27, 2025
https://www.dohainstitute.org/en/PoliticalStudies/Pages/strategic-implications-of-mohammed-bin-salman-visit-to-washington.aspx

هذه الثوابت تجعل من الرياض لاعباً يتقاطع مع الاستراتيجية الأميركية لكنه لا يُختزَل فيها، وتفتح لها في الوقت نفسه هامشاً للمناورة في سياق "منافسة القوى العظمى" التي باتت السمة الأبرز للعقد الثالث من القرن الحادي والعشرين.

الخاتمة

يُظهر تحليل تطور الدور السعودي في النظام الإقليمي، منذ طوفان الأقصى حتى نهاية 2025، أن الرياض تقف عند مفترق طرق بالغ الحساسية. فهي من جهة طرف لا يمكن تجاهله في أي ترتيبات تخصّ غزة أو لبنان أو أمن البحر الأحمر، ومن جهة أخرى دولة لم تتمكّن — رغم موقعها وثقلها — من انتزاع الضمانات السياسية والعسكرية التي سعت إليها خلال زيارة بن سلمان إلى واشنطن في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. هذا التباين بين حجم الدور المتوقَّع ومحدودية المكاسب الفعلية يشكّل جوهر اللحظة السياسية الراهنة في مسار العلاقات السعودية–الأميركية.

فبالرغم من الزخم الإعلامي الذي رافق الزيارة، واللغة الدافئة التي صدرت عن البيت الأبيض، لم تحصل الرياض على التعهّدات الدفاعية الصريحة التي طالبت بها منذ 2023، ولم تنجح في فرض شروطها المتعلّقة بمحطات التعاون النووي المدني إلا ضمن حدود الإطار الأميركي التقليدي. والأهم، لم تتمكّن من دفع إدارة ترامب نحو صيغة تطبيع مشروط تُلبّي الحد الأدنى من تصوّرها للتسوية الفلسطينية. وهكذا، لم تتجاوز النتائج الفعلية للزيارة كونها تأكيداً للارتباط القديم أكثر من كونها تأسيساً لتحالف جديد، ما يعكس اختلالاً مستمراً في ميزان القوة ضمن المعادلة الثنائية بين الرياض وواشنطن.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن تجاهل أنّ السقف الذي وصلت إليه الزيارة لا يلغي الوزن الإقليمي المتنامي للسعودية، لكنه يكشف أن هذا الوزن لا يتحوّل تلقائياً إلى مكاسب تفاوضية عندما تتصادم أولويات الرياض مع الحسابات الانتخابية والإستراتيجية للإدارة الأميركية. فالسعودية تحظى بدور محوري في مقاربة "الاستقرار الإقليمي"، لكنّ هذا الدور يُستخدم أميركياً — كما تُظهر الوقائع — في إدارة ملفات غزة ولبنان واليمن، دون أن يقابله بالضرورة توسُّع موازٍ في هامش المناورة السعودية داخل العلاقة الثنائية، وهذا مردُّه إلى حقيقة أنّ واشنطن تحاول بناء نظام إقليمي جديد في منطقتنا بناءً على مصالحها أولاً.

إن ما تبرزه هذه الورقة هو أنّ السعودية لاعب إقليمي أساسي، لكنّ نفوذها ليس مطلقاً، بل مقيدٌ بتشابك المتغيّرات الدولية وبنية النظام الشرق أوسطي نفسه. فموقعها المركزي في الملف الفلسطيني وارتباطها

الحيوي بأمن الطاقة لا يعنيان أنها باتت في موقع يمكّنها من فرض شروطها على واشنطن، خصوصاً في لحظة أميركية يطغى فيها الصراع الأميركي الداخلي على حسابات السياسة الخارجية، وفي سياق إسرائيلي يزداد تصلُّباً بعد حرب غزة.

وعليه، فإن الدور السعودي الصاعد لا ينبغي قراءته بوصفه انتقالاً كاملاً إلى "قيادة إقليمية مطلقة"، ولا بوصفه انكفاءً أو تراجعاً، بل بوصفه دوراً انتقالياً يتقدّم على خطّ متعرّج، يحقق مكاسب موضعية في بعض الملفات، ويتعثّر في أخرى، ويتطوّر في ظل بيئة مضطربة تضع حدوداً واضحة لأي مشروع طموح تتبنّاه الرياض.

وبذلك، تُظهر نتائج البحث أنّ مستقبل الدور السعودي سيعتمد على قدرة الرياض على إدارة التوقُّعات بقدر ما يعتمد على قدرتها على توحيد أدوات نفوذها السياسية والاقتصادية والأمنية. فالسعودية، رغم عدم تحقيقها ما أرادته فعلاً من زيارة واشنطن، تبقى في موقع يسمح لها بالتأثير في شكل النظام الاقليمي المقبل، ولكن من خلال التوازن لا الإملاء، ومن خلال النفوذ التراكمي لا المكاسب الحاسمة. وأهم ما تكشفه مرحلة ما بعد 2025 هو أنّ الرياض باتت طرفاً لا غنى عنه، لكنها لم تعد قادرة على ترجمة هذا «اللا بديل» إلى اتفاقات نهائية تملي شروطها، بل إلى مساحة نفوذ متفاوَض عليها باستمرار ضمن المنظومة الأميركية وفي مواجهة القوى الاقليمية الأخرى.

وبهذا المعنى، فإن الدور السعودي في النظام الاقليمي الجديد سيكون مهماً، مستمراً، ومتنامياً، لكن غير محصَّن من التحوّلات والقيود، وسيظل رهناً بمدى واقعية إدارة الرياض لعلاقتها مع واشنطن، وبقدرتها على تحويل ثقلها الرمزي والاقتصادي إلى نفوذ سياسي يمكن تثبيته لا مجرّد التلويح به.